تحليل وقياس هيكل التجارة الخارجية ودرجة الأنكشاف الأقتصادي للعراق للمدة (2004-2020)

محسن إبراهيم أحمد

قسم العلوم المالية والمصرفية، كلية الأدارة والأقتصاد، جامعة التنمية البشرية، السليمانية، كوردستان، العراق.

المستخلص- تعدّ التجارة الخارجية من القطاعات التي تضمن التفاعل بين الاقتصاد المحلي والعالم الخارجي، وذلك من خلال تدفق السلع والخدمات من والى الدولة، وما تتركه من روابط على مستوى الاقتصاد الكلي، وتعزيزقدرة الدولة التنافسية في الأسواق العالمية. لذلك فان التجارة الخارجية أصبحت المحرّك الأساس للنمو الاقتصادي من خلال تصدير الفائض من الأنتاج والحصول على النقد الأجنبي لتمويل الأستيرادات من السلع المختلفة وخصوصاً السلع الرأسمالية والوسيطة اللاّزمة لتحقيق النمو الأقتصادي.

وتبرز دوروأهمية التجارة الخارجية بشكل أوضح في الأقتصاد العراقي الذي يتصف بكونه إقتصاد ريعي أحادي الجانب يعتمد بشكل رئيسي على إنتاج وتصدير النفط الخام للحصول على النقد الأجنبي، الذي يستخدمه في تمويل عملية الأستيرادات لتوفير مختلف السلع والمنتجات لتلبية الطلب المحلي، بسبب تخلف القطاعات السلعية الرئيسية كالقطاعين الزراعي والصناعي، وعدم قدرتها على توفير تلك السلع محلياً. لذلك تشكل التجارة الخارجية أكثر من نصف حجم الناتج المحلي الأجمالي خلال مدة البحث، وهي تتجاوز النسبة الطبيعية المقبولة والمسموح بها لتفادي الوقوع في مشكلة الأنكشاف الأقتصادي والتبعية للخارج.

الكلمات الدالة- التجارة الخارجية، الصادرات، الأستيرادات، الأقتصاد العراقي، الأنكشاف الأقتصادي.

المقدمة

تلعب التجارة الخارجية دوراً كبيراً في جميع الأقتصادات، المتقدمة منها والنامية، بحيث لا توجد دولة في العالم بأمكانها أن تنمو وتستمر بمعزل عن بقية دول العالم مهما بلغت من القوة والأمكانات الأقتصادية، إذ ليس بإمكانها أن تنتج جميع مستلزماتها بنفسها، وبتكاليف أقل مما تنتجها دول أخرى، وذلك لأسباب وظروف طبيعية أو بشرية أو مالية أو تكنولوجية أو بيئية....والخ. لذلك من الأفضل أن تتخصص كل دولة بإنتاج السلع التي تمتلك ميزة نسبية في إنتاجها، وتنتجها بتكاليف أقل، لتلبية الطلب المحلي وتصدير المتبقي منها للأسواق الخارجية. وبالمقابل تستورد السلع التي لا تستطيع إنتاجها أو تنتجها بتكاليف أعلى مما تستوردها من الخارج، على أن تحافظ كل دولة على النسبة المقبولة لمساهمة تجارتها الخارجية في ناتجها المحلي الأجمالي، إذا أرادت الأنتفاع منها (أي من التجارة الخارجية) وتضمن عدم الوقوع في مشكلة الأنكشاف الأقتصادي والتبعية الأقتصادية للخارج.

أهمية البحث

تكمن أهمية البحث من كون التجارة الخارجية تحتل مكانة هامة في الأقتصاد العراقي، سواء من حيث الصادرات الذي يحصل منها على النسبة العظمى من إيراداتها من النقد الأجنبي، من خلال بيع النفط الخام والذي يشكل المنتج الرئيسي والوحيد "الى حد كبير" المعدّ للتصدير، وكذلك الحال بالنسبة للأستيرادات والتي تشكل مصدر توفير مختلف السلع والمنتجات لتلبية الطلب المحلي، بسبب تخلف القطاعات السلعية الرئيسية كالقطاعين الزراعي والصناعي وعدم قدرتها على توفير تلك السلع محلياً.

مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في كون الأقتصاد العراقي إقتصاد ريعي أحادي الجانب، يعتمد بشكل رئيسي على قطاع التعدين في إنتاج النفط الخام وتصديره الى الخارج، مما إنعكس سلباً على الهيكل الأقتصادي للعراق عموماً. لذلك يمكن صياغة مشكلة البحث من خلال طرح الأسئلة الأتية:

- الى أي مدى تعاني التجارة الخارجية للعراق من إختلال هيكلي .
- ماهي مساهمة كل من الصادرات والأستيرادات في إختلال هيكل التجارة الخارجية.
- الى أي مدى يعاني الأقتصاد العراقي من الأنكشاف والتبعية للخارج.

فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها أن هناك إختلالاً في هيكل التجارة الخارجية للعراق والذي إنعكس سلباً على هيكل الأقتصاد عموماً وجعل الأقتصاد العراقي مكشوفاً وتابعاً للخارج.

هدف البحث

يهدف البحث الى التحقق من فرضية البحث، من خلال الأجابة على الأسئلة المطروحة في مشكلة البحث وذلك عن طريق:

- دراسة وتحليل تطور كل من الصادرات والأستيرادات وحالة الميزان التجاري.
- تحليل الهيكل السلعي والتوزيع الجغرافي لكل من الصادرات والأستيرادات.

مجلة جامعة التنمية البشرية

المجلد 8، العدد 4(2022) ؛ عدد الصفحات (12)؛ معرف الكائن الرقمي: 10.21928/juhd.v8n4y2022.pp1-12

ورقة بحث منتظمة: أُستلم البحث في 27 حزيران 2022؛ قُبل في 20 تموز2022؛ نُشرت في 18 أيلول 2022؛

البريد الإلكتروني للمؤلف : muhsin.ahmad@uhd.edu.iq

حقوق الطبع والنشر ©2022 محسن إبراهيم أحمد. هذه مقالة الوصول اليها مفتوح موزعة تحت رخصة المشاع الإبداعي النسبية - CC BY-NC-ND 4.0

- قياس درجة الأنكشاف الأقتصادي للعراق.

منهج البحث

للوصول الى هدف البحث، فقد إعتمد البحث على الأسلوب التحليلي الوصفي لتحليل وقياس هيكل التجارة الخارجية و درجة الأنكشاف الأقتصادي في العراق، مستنداً الى البيانات والمعلومات المتاحة والمنشورة حول الموضوع من المصادرالرسمية، بالأضافة الى الكتب والدوريات والرسائل والأطاريح الجامعية في كتابة الأطار المفاهيمي للبحث.

إطار البحث

- مكانياً: يغطي البحث الأقتصاد العراقي.
- زمانياً: يغطي البحث المدة (2004-2020)، والتي تعبّر عن فترة زمنية مختلفة تماماً عن سابقاتها، حيث تغيرت فيها السلطة السياسية ومعها النظام السياسي والأقتصادي القائم في العراق.

هيكل البحث

للوصول الى هدف البحث، فقد تم تقسيم البحث الى ثلاثة مباحث، يتناول المبحث الأول الأطار النظري والمفاهيمي للتجارة الخارجية، من خلال مفهوم التجارة الخارجية وأهميتها، وأهم أسباب قيامها. بينما خصص المبحث الثاني لتحليل هيكل التجارة الخارجية في العراق للمدة(2004-2020)، من خلال تحليل تطورالتجارة الخارجية للعراق، وتحليل هيكل الصادرات العراقية، بالأضافة الى تحليل هيكل الأستيرادات العراقية خلال تلك المدة. ويتضمن المبحث الثالث قياس درجة الأنكشاف الأقتصادي للعراق خلال مدة البحث، وأخيراً توصل البحث الى مجموعة من الأستنتاجات والمقترحات.

المبحث الأول
الأطار النظري والمفاهيمي للتجارة الخارجية

أولاً: مفهوم التجارة الخارجية

هناك عدة تعاريف للتجارة الخارجية إنطلاقاً من الهدف من دراستها ، وفيما يأتي أهمها:

التجارة الخارجية عبارة عن: (عملية إنتقال السلع والخدمات بين الدول والتي تنظم من خلال مجموعة من السياسات والقوانين والأنظمة التي تعقد بين الدول بهدف تحقيق المنافع المتبادلة لأطراف التجارة). (الزبون، 2015، 9) حيث يوضح هذا التعريف مكونات الصادرات والأستيرادات والمتمثلة بالسلع والخدمات، كما يوضح أيضاً الهدف الرئيسي للتجارة الخارجية والمتمثل في تحقيق المنافع المتبادلة منها.

وتعرّف أيضاً على أنها: (حركة السلع والخدمات بين الدول المختلفة، بحيث تشمل الحركات الخارجية لرؤوس الأموال).(الفتلاوي و شاكر، 2016، 3) ويلاحظ من هذا التعريف أنه أدخل مفهوم الأستثمار في التجارة الخارجية من خلال حركة رؤوس الأموال .

كذلك تعرّف التجارة الخارجية بأنها: (تمثل المعاملات التجارية الدولية المتمثلة في إنتقال السلع والخدمات، والأفراد، ورؤوس الأموال، والتي تنشأ بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة، أو بين حكومات، أو بين منظمات إقتصادية تقطن وحدات سياسية مختلفة).(الجميل، 2006، 11)

ويلاحظ هنا بأن هذا التعريف أدخل مفهوم الهجرة في التجارة الخارجية من خلال تبادل عنصر العمل.

كما تعرّف التجارة الخارجية بانها: (أحد فروع علم الأقتصاد الذي يختص بدراسة المعاملات الأقتصادية الدولية، المتمثلة في حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال، وهجرة الأفراد، فضلاً عن السياسات التجارية التي تطبقها كل دولة من دول العام للتأثير على هذه الظاهرة).(عبد الرزاق، 2016، 18) وبموجب هذا التعريف فأن التجارة الخارجية عبارة عن حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال والأفراد بين الدول بالأضافة الى السياسات التجارية المطبقة في كل دولة من تلك الدول.

ثانياً: أهمية التجارة الخارجية

للتجارة الخارجية دور كبير على مستوى الأقتصاد المحلي والدولي، ويعدّ مستوى التجارة الخارجية مؤشراً للنمو الأقتصادي، والذي ينعكس على مختلف النواحي الأقتصادية والأجتماعية والسياسية في الدولة. وتختلف أهمية التجارة الخارجية من دولة لأخرى حسب مستوى تقدمها الأقتصادي ومدى توافر عناصرالأنتاج فيها. إلاّ أنه يمكن تلخيصها بشكل عام بالنقاط الآتية:

1- تعمل التجارة الخارجية على إحداث التوازن في ميزان المدفوعات من خلال ما يترتب على الدولة من متطلبات، وما تحققه من إيرادات تعمل على تخفيض العجز في ميزان المدفوعات من خلال تنشيط الصادرات. (عابي، 2018-2019 ، 1-5)
2- تؤدي التجارة الخارجية الى زيادة الناتج والدخل إعتماداً على مبدأ التخصص وتقسيم العمل الدولي، مما ينعكس على التشغيل وتوفير فرص العمل، بالأضافة الى توفير السلع الضرورية والذي ينعكس إيجابياً على الوضع المعيشي وزيادة رفاهية المواطنين. (شقيري وآخرون،2015 ،21)
3- تأمين إحتياجات الدول النامية من المتطلبات الأساسية للتنمية الأقتصادية، مثل رؤوس الأموال والتكنولوجيا، ومصادر العملات الأجنبية والأدارة الحديثة التي تساعد على تنشيط القطاعات الأقتصادية المختلفة في الأقتصاد الوطني. (حاجي، 2017، 25)
4- تحقيق المكاسب على أساس الحصول على سلع تكلفتها أقل مما لو تم إنتاجها محلياً. حيث أن التجارة الخارجية تؤدي الى تحقيق الكفاية الأنتاجية وتزيد من الأنتاج، كما يمكن أن تؤدي الى الترشيد في التكلفة. (عبد العظيم، 2000، 20)

ثالثاً: أسباب قيام التجارة الخارجية

إن قيام التجارة الخارجية يعود بالأساس الى وجود تباين في مجموعة من العوامل بين الدول ولعلّ أهمها ما يأتي:

1- التفاوت في الموارد الطبيعية والظروف المناخية بين الدول: وما يترتب عليه من عدم إمكانية إنتاج جميع المنتجات والسلع المطلوبة في كل دولة، وبالتالي تتخصص كل دولة في إنتاج السلع التي تمتلك الموارد والظروف اللاّزمة لأنتاجها. (حشيش، 2000، 21)
2- التفاوت في عرض عوامل الأنتاج: وما يترتب عليه من تفاوت تكاليف وأسعار تلك العوامل والأسعار المحلية لكل دولة، فتجعل التكاليف المنخفضة دولة معينة تحقق وفورات الحجم مقارنة بإرتفاعها لنفس السلعة في دولة أخرى.(حلس، 2016، 11)
3- إختلاف المستوى التكنولوجي من دولة لأخرى: حيث يعدّ التقدم التكنولوجي سبباً رئيسياً للتخصص وتقسيم العمل على المستوى الدولي، وبالتالي قيام التجارة الخارجية بين الدول. حيث تتخصص الدول المتقدمة ذات التكنولوجيا الحديثة

في إنتاج السلع التي تحتاج وسائل تكنولوجية حديثة ومتقدمة.(لوصيف، 2014/2013، 5)

4- إختلاف تكاليف النقل: إن تكاليف النقل لسلعة ما تؤثرعلى سوقها، لأنها تضاف الى تكلفة الأنتاج، ومن ثم الى سعر السلعة. وتعتمد قابلية التبادل التجاري لسلعة ما على سعرها الدولي وسعرها المحلي وتكاليف النقل. حيث تكون السلعة قابلة للتصدير إذا كان سعرها المحلي مضافاً اليه تكاليف النقل الى الخارج أقل من سعرها الدولي. في حين تكون السلعة قابلة للإستيراد إذا كان سعرها الدولي مضافاً اليه تكاليف النقل للداخل أقل من سعرها المحلي. (السريتي، 2009 ،14-15)

5- إختلاف الأذواق: فحتى لو كانت ظروف الأنتاج متشابهة في جميع المجالات فقد تتاجر الدول مع بعضها البعض إذا إختلفت أذواق وتفضيلات المستهلكين تجاه السلع المتاجر بها.(ساموبلسن و نوردهاوس، 2001، 694-695)

6- الأسباب الأستراتيجية والسياسية: المتمثلة في تحقيق النفوذ السياسي من خلال الندرة النسبية للسلعة المنتجة والمتاجر بها عالمياً.(داود وآخرون، 2002، 16)

المبحث الثاني
تحليل هيكل التجارة الخارجية للعراق للمدة (2004-2020)

يعدّ تحليل هيكل التجارة الخارجية لأية دولة إنعكاساً لمستوى تطور ودرجة إرتباط إقتصادها بالأقتصاد العالمي، لذلك فأن الدول تهتم بدراسة و تحليل هيكل التجارة الخارجية من أجل معرفة مدى مساهمتها في النشاط الدولي، والوقوف على مكانة صادراتها و إستيراداتها مع الدول الأخرى.

أولاً: تحليل تطورالتجارة الخارجية للعراق للمدة (2004-2020)

من أجل دراسة وتحليل هيكل التجارة الخارجية للعرق فإنه لابد من التعرف أولاً على واقع التجارة الخارجية و معرفة حجم وتطور الصادرات والأستيرادات خلال مدة البحث، بغية تحديد حالة الميزان التجاري من حيث وجود العجز والفائض، وما يترتب عليها من آثارعلى ميزان المدفوعات وعلى حركة النقد الأجنبي ومجمل المتغيرات الأقتصادية، والذي ينعكس قطعاً على السياسات الأقتصادية التي يجب إتخاذها لمواجهة تلك الآثار.

1- تطور الصادرات

يعدّ تطورالصادرات من المؤشرات الرئيسية للحكم على قوة وتطور إقتصاد أي بلد، لأن تطور وإرتفاع الصادرات يدل على قوة وتطور النشاط الأقتصادي والأنتاجي، والذي يؤشر سلامة النظام الأقتصادي والأدارة الأقتصادية وإستغلال الموارد الأقتصادية بشكل جيد، وخصوصاً إذا تميّز هيكل الصادرات بالتنوع وعدم الأقتصار على منتج معين أوعدد محدود من المنتجات كما هو الحال في الدول الريعية.

أن دراسة وتحليل الصادرات يمكّننا من معرفة درجة النمو الأقتصادي، حيث أن تطورالصادرات يساهم في نمو الأقتصاد عن طريق زيادة معدل تكوين رأس المال في البلد، مما يعزّز من قدرته الأنتاجية، لأن هناك علاقة طردية قوية بين الصادرات والنمو الأقتصادي.(جبيل، 2018، 301)

الجدول(1)
تطور الصادرات والأستيرادات في العراق للمدة (2004-2020) (مليون دولار)

السنوات	الصادرات من السلع والخدمات	معدل النمو السنوي (%)	الأستيرادات من السلع والخدمات	معدل النمو السنوي (%)
2004	18490	-	19954	-
2005	23697	28.2	23532	17.9
2006	30529	28.8	22009	(6.5)
2007	39587	29.7	19556	(11.1)
2008	63726	70.0	35012	79.0
2009	39430	(38.1)	41512	18.6
2010	51764	31.3	43915	5.8
2011	79681	53.9	47803	8.9
2012	94209	18.2	59006	23.4
2013	90587	96.2	63320	7.3
2014	85370	(5.8)	58602	(7.5)
2015	51338	(39.9)	47467	(19.0)
2016	41298	(19.6)	34208	(27.9)
2017	57559	39.4	37866	10.7
2018	85360	48.3	45736	20.8
2019	81585	(4.4)	58138	27.1
2020	46811	(42.6)	48150	(17.2)
متوسط المدة (2004-2020)	57707.1	18.4	41516.8	8.1

- **المصدر:** الجدول من إعداد الباحث إستناداً الى:
- البنك المركزي العراقي ، إحصاءات التجارة الخارجية .*http:/www.cbi.iq*
- الأرقام بين قوسين( ) هي قيم سالبة .

من ملاحظة الجدول (1) يتبين بأن حجم الصادرات العراقية بلغ (18490) مليون دولار سنة 2004، الاّ أنه بدأ بالأرتفاع المستمر طيلة السنوات اللاّحقة الى ان وصل الى (63726) مليون دولار سنة 2008 وبنسبة إرتفاع (244.7%)، وذلك بسبب إرتفاع حجم الصادرات النفطية كون العراق بلد نفطي وإقتصاده ريعي وأحادي الجانب يغلب عليه قطاع التعدين والطاقة. حيث إرتفع معدل حجم الصادرات النفطية من (1995) ألف برميل/ يوم سنة 2004 الى (2281) ألف برميل/يوم سنة 2008 وبنسبة إرتفاع (14.3%)،(الجهاز المركزي للأحصاء، 2018) بالأضافة الى إرتفاع سعر النفط الخام في سوق النفط الدولية من (36.05) دولار/برميل سنة 2004 الى (94.45) دولار/برميل سنة 2008، وبنسبة إرتفاع (162%) خلال تلك الفترة. (Opec,2005,29 & Opec,2009,21) بعدها تراجعت قيمة الصادرات بشكل كبير إذ بلغت (39430) مليون دولار سنة 2009 وبنسبة إنخفاض (38.1%-) وذلك بسبب ظهور الآثار السلبية للأزمة المالية العالمية منذ سنة 2008 ،والتي إنعكست سلباً على سوق النفط الدولي أيضاً، حيث إنخفض سعر البرميل من النفط الى (61.01) دولار، وبنسبة إنخفاض بلغت (35.4%) مقارنة بسنة 2008. (Opec, 2010,19)

وبسبب تعافي الأقتصاد العالمي وإرتفاع أسعار النفط الى (109.45) دولار للبرميل سنة2012 (وهو أعلى حد لها خلال مدة البحث) (Opec, 2014,29) فقد بدأت قيمة الصادرات بالأرتفاع أيضاً منذ سنة 2010 وآستمرت على هذا النحو حتى بلغت (94209) مليون دولار سنة 2012 وهي أعلى قيمة للصادرات خلال مدة البحث. لكن الملاحظ أن قيمة الصادرات العراقية بدأت بالتراجع منذ سنة 2013 وآستمرت على هذا النحو حتى وصلت الى (41298) مليون دولار سنة 2016 وبنسبة إنخفاض بلغت (56.2%) مقارنة بسنة2012، وذلك بسبب إنخفاض مستويات أسعار النفط في تلك الفترة، بحيث وصل سعر البرميل الى (40.76) دولار سنة 2016 وبنسبة إنخفاض بلغت (62.8%) مقارنة بسنة 2012. (Opec, 2017,14) بعدها بدأت قيمة الصادرات العراقية بالأرتفاع مرةً أخرى الى أن وصلت الى (85360) مليون دولار سنة 2018 متأثرةً بإرتفاع قيمة الصادرات النفطية والناجم عن إرتفاع أسعار النفط مرةً

أخرى، حيث وصل سعر البرميل الى(69.78) دولار في تلك السنة. (Opec,2019,11)لكنه وبسبب الأزمة الصحية التي ضربت العالم بأسره والمتمثلة بظهور فايروس كورونا (Covid-19) والشلل الكبير الذي أحدثه هذا الوباء في الأقتصاد العالمي والذي ظهر آثاره جليةً على سوق النفط الدولية مسجلة أرقام سالبة لسعر النفط، بسبب توقف أو إنخفاض حركة النقل والمواصلات، بحيث وصل معدل سعر البرميل من النفط الى (41.47) دولارسنة 2020 وبنسبة إنخفاض بلغت (35.2%) (Opec, 2021,12)، مما أدى الى تراجع قيمة الصادرات العراقية أيضاً حيث إنخفضت الى (46811) مليون دولار سنة 2020 وبنسبة إنخفاض بلغت (42.6%) مقارنة بسنة 2019.

عموما يتبين من الجدول(1) نفسه بأن متوسط قيمة الصادرات العراقية من السلع والخدمات بلغ (57707.1) مليون دولار وبمعدل نمو سنوي (18.4%) خلال مدة البحث(2004-2020).

2- تطور الأستيرادات

تعدّ الأستيرادات الكفّة الأخرى من الميزان التجاري والتي تقابل كفّة الصادرات، حيث أنها أكثر تعبيرا عن قوة وقدرة الأقتصاد الوطني مقارنةً بالصادرات، لأنها تعكس مدى إعتماد الأقتصاد على الأسواق الخارجية في تلبية الطلب الداخلي، ومن ثم قدرة الأقتصاد على مواجهة التحديات الخارجية، على إعتبار أنها إحدى أهم الأدوات والمقومات الأساسية للتنمية. وتكمن فائدة الأستيرادات كونها وسيلة للحصول على مختلف السلع غير المتوفرة محلياً، أو أنها لا تنتج بكميات تلبي الطلب المحلي، أو الحصول عليها بكلفة أقل من إنتاجها محلياً، فيكون من الأفضل إستيرادها من الخارج. (G.V.Vijayasri, 2013, 111-119)

لقد أسهمت عملية ترسيخ مفهوم الدولة الريعية والأقتصاد الريعي في العراق، في وقوع الأقتصاد العراقي بما يمكن تسميته ب (فخ الأستيرادات) مقابل تدني نسبة مساهمة المنتج الوطني في تلبية إحتياجات الأسواق المحلية، الذي تهيأت له الظروف والعوامل الساندة التي جعلت من الأقتصاد العراقي، إقتصاداً ريعياً بإمتياز، حيث لم تشكل فيه مساهمة قطاع الصناعة التحويلية سوى نسبة (1.5%) والقطاع الزراعي نحو (5%) من الناتج المحلي الأجمالي ، في ظل إتجاه الحصة الأكبر من التخصيصات الأستثمارية في الموازنات السنوية للدولة نحو قطاع النفط بنسبة (34.6%) من إجمالي التخصيصات الأستثمارية في الموازنات السنوية للدولة كمتوسط للمدة(2006-2019) مقابل تخصيصات إستثمارية لقطاع الصناعة التحويلية والتي كانت في حدود (1.1%) وللزراعة (0.5%) كمتوسط من إجمالي التخصيصات الأستثمارية خلال نفس المدة .(الخياط، 8يوليو 2020) http://kerbalacss.uokerbala.edu.iq

بناءً على ماسبق ومن خلال الجدول (1) يتبين بأن قيمة الأستيرادات ترتبط بقيمة الصادرات خلال أغلب سنوات مدة البحث، كون الأستيرادات تمول بالنقد الاجنبي المتأتي أصلاً من الصادرات وعلى الأخص الصادرات النفطية. فكلما إزداد حجم النقد الأجنبي تزداد قدرة البلد في تمويل الأستيرادات، وفي ظل الأنفتاح الاقتصادي الواسع على الخارج بعد عام 2003، وكذلك الطلب المحلي المتنامي، وبسبب شحة الانتاج المحلي وعدم قدرته في تلبية هذا الطلب، فقد تمت مواجهته بالأستيراد من الخارج. حيث يلاحظ بأن حجم الأستيرادات العراقية بلغ (19954) دولار سنة 2004 ليرتفع الى (23532) مليون دولار سنة 2005 وبنسبة إرتفاع (17.9%)، ليبدأ بعده بالأنخفاض خلال السنتين 2006 و2007 الى (22009) و(19556) مليون دولار وبنسبة إنخفاض (6.5%) و(11.5%) لكل منهما على التوالي، على الرغم من إرتفاع حصيلة الصادرات وإرتفاع القدرة الأستيرادية للبلد، ولعلّ ذلك بسبب تدهورالوضع السياسي والأمني والأحتقان الطائفي والذي أثربشكل كبير على الوضع الأقتصادي في البلد. لكنه شهد إرتفاعاً كبيراً سنة 2008، حيث بلغ (35012) مليون دولار وبنسبة إرتفاع (79%) مقارنة بسنة 2007، وآستمرت الأستيرادات بالأرتفاع حتى وصلت الى (63320) مليون دولار سنة 2013 وذلك تماشياً مع تحسن الوضع الأقتصادي للعراق وإرتفاع القدرة التمويلية للأستيرادات نتيجة إرتفاع حصيلة الصادرات في تلك المدة وخصوصاً منذ سنة 2010.

والملاحظ أنه منذ سنة 2014 وبسبب تدهور الوضع الأمني في العراق بالتزامن مع تراجع حصيلة الصادرات الناجم عن إنخفاض سعر النفط في سوق النفط الدولية، فقد بدأت قيمة الأستيرادات تشهد تراجعاً كبيراً بحيث سجلت (58602) و(47467) و(34208) مليون دولار وبنسبة إنخفاض سنوية بلغت (7.5%) و (19.0%) و (27.9%) للسنوات 2014 و2015 و2016 على التوالي. الاّ أنها عادت وآرتفعت مرةً أخرى منذ سنة 2017 وآستمرت على هذا النحو حتى بلغت (58138) مليون دولار سنة 2019 ، حيث بلغ معدل النمو السنوي (10.7%) و(20.8%) و(27.1%) للسنوات 2017 و2018 و2019 على التوالي، وذلك بسبب تحسن الوضع الأقتصادي وإرتفاع القدرة التمويلية للعراق نتيجة إرتفاع حصيلة الصادرات. لكن الأستيرادات تراجعت مرةً أخرى الى (48150) مليون دولار سنة 2020 وبنسبة إنخفاض (17.2%) بسبب إنخفاض القدرة التمويلية للعراق والناجمة عن إنخفاض عوائد الصادرات المعتمدة أصلاً على صادرات النفط والذي إنخفض سعره الى مستويات منخفضة بسبب جائحة كورونا التي أحدثت أزمة إقتصادية كبيرة في العالم بأسره.

عموما يتبين من الجدول(1) نفسه بأن متوسط قيمة الأستيرادات العراقية من السلع والخدمات بلغ (41516.8) مليون دولار وبمعدل نمو سنوي (8.1%) خلال مدة البحث(2004-2020) .

الشكل (1)
تطور الصادرات و الأستيرادات في العراق للمدة (2004-2020)

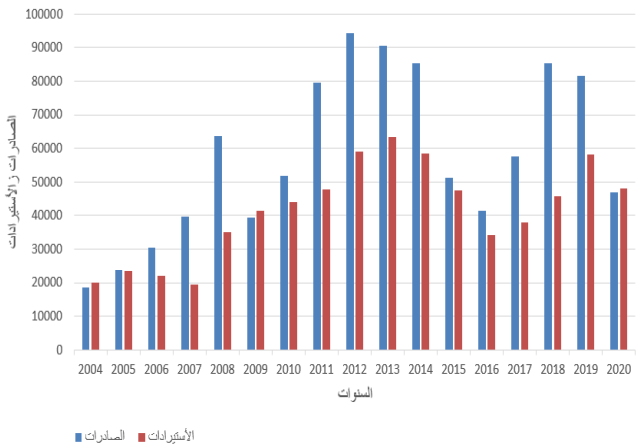

المصدر: الجدول من إعداد الباحث إستناداً الى الجدول (1)

3-الميزان التجاري

الميزان التجاري لأية دولة عبارة عن الفرق بين قيمة الصادرات والأستيرادات خلال فترة زمنية معينة. فإذا كانت قيمة الصادرات تتجاوز قيمة الأستيرادات فذلك يعني وجود

فائض في الميزان التجاري، أما إذا كانت قيمة الصادرات أقل من قيمة الأستيرادات فمعنى ذلك وجود عجز في الميزان التجاري.

فالميزان التجاري هو حساب من حسابات ميزان المدفوعات، ويقصد به رصيد العمليات التجارية، والذي يعدّ أهم بنود ميزان المدفوعات، حيث أن تتبع تطوراته يمكن أن يعطي صورة واضحة عن وضع الأقتصاد ودرجة تكيفه مع المتغيرات الداخلية والخارجية ومدى تدخل الدولة لتحقيق التوازنات.(زهير ، 2015/2014، 64)

ويعدّ رصيد الميزان التجاري أحد الأرقام المهمة في الأقتصاد لما للتجارة الخارجية من أهمية كبيرة نابعة من كون أن الدولة التي يكون لديها فائض في الميزان التجاري تصدر اكثر مما تستورد، مما يعني أن حجم الأنتاج يكون فيها عالياً، وأن لبضائعها سعراً تنافسياً في السوق المحلية والخارجية، والذي يساهم في إرتفاع مستوى الأنتاج والتشغيل المحليين، مما يؤدي الى زيادة الأنفاق الكلي في السوق والذي يحرّك بدوره عجلة الأقتصاد نحو تحقيق معدلات نمو عالية.(جيدل و دردوري، 2021 ،78)

الجدول(2)

الميزان التجاري في العراق للمدة (2004-2020) (مليون دولار)

السنوات	الصادرات من السلع والخدمات	الأستيرادات من السلع والخدمات	الميزان التجاري	نسبة تغطية الصادرات للأستيرادات %
2004	18490	19954	(1464)	92.66
2005	23697	23532	165	100.70
2006	30529	22009	8520	138.71
2007	39587	19556	20031	202.43
2008	63726	35012	28714	182.01
2009	39430	41512	(2082)	94.98
2010	51764	43915	7849	117.87
2011	79681	47803	31878	166.69
2012	94209	59006	35203	159.66
2013	90587	63320	27267	143.06
2014	85370	58602	26768	145.68
2015	51338	47467	3871	108.16
2016	41298	34208	7090	102.73
2017	57559	37866	19693	152.01
2018	85360	45736	39624	186.64
2019	81585	58138	23447	140.32
2020	46811	48150	(1339)	97.22
متوسط المدة (2020-2004)	57707.1	41516.8	16190.3	137.15

-المصدر: الجدول من إعداد الباحث إستناداً الى:

- البنك المركزي العراقي ، إحصاءات التجارة الخارجية. *http:/www.cbi.iq*

- الأرقام بين قوسين( ) هي قيم سالبة، بمعنى عجز في الميزان التجاري .

فمن خلال الجدول (2) يلاحظ بأن العراق حقق فائضاً في ميزانه التجاري في أغلب سنوات مدة البحث عدا ثلاث سنوات فقط وهي 2004 و2009 و2020 حيث حقق في هذه السنوات عجزاً وبمقدار(1464) و(2082) و(1339) مليون دولار لكل منها على التوالي، أي أن الصادرات لم تغطي قيمة الأستيرادات، حيث بلغت نسبة الصادرات الى الأستيرادات (92.66%) و(94.98%) و (97.22%) خلال تلك السنوات على التوالي. وذلك كون تلك السنوات شهدت إنخفاضاً في أسعار النفط الخام في سوق النفط الدولية بشكل واضح والتي إنعكست سلباً وبشكل كبير على حصيلة الصادرات من السلع والخدمات كون العراق بلد ريعي ويعتمد بشكل كبير جداً على الصادرات النفطية. أما خلال مدة البحث فقد حقق العراق فائضاً في ميزانه التجاري وبمعدل (16190.3) مليون دولار سنوياً، أي أن نسبة تغطية الصادرات للأستيرادات بلغت (137.15%) خلال مدة البحث. لكن الملاحظ أن هذا الفائض في الميزان التجاري للعراق لم يحرّك عجلة الأقتصاد و لم يساهم في إرتفاع مستوى الأنتاج السلعي والتشغيل في الأقتصاد، حيث تعاني نسبة كبيرة من سكانه من الفقر والحرمان والبطالة بسبب عدم توفر فرص عمل حقيقية في الأقتصاد، كون العراق بلد نفطي وذو إقتصاد ريعي أحادي الجانب يعتمد بشكل أساسي على إنتاج وتصدير النفط الخام والذي يستخدم الجزء الأكبر من عائداته في تمويل الموازنة التشغيلية، دون إستثمارها في بناء البنية التحتية للأقتصاد وتهيئة البيئة الملائمة للقطاع الخاص المحلي والأجنبي في إقامة المشاريع الأستثمارية والمساهمة في تنمية وتطوير القطاعات المنتجة للسلع والخدمات مثل القطاع الزراعي والصناعي والسياحي، وتوفير فرص العمل بعيداً عن القطاع الحكومي الذي يعاني أصلاً من التخلف والترهل الوظيفي والفساد الأداري والمالي.

الشكل(2)

الميزان التجاري في العراق للمدة (2004-2020)

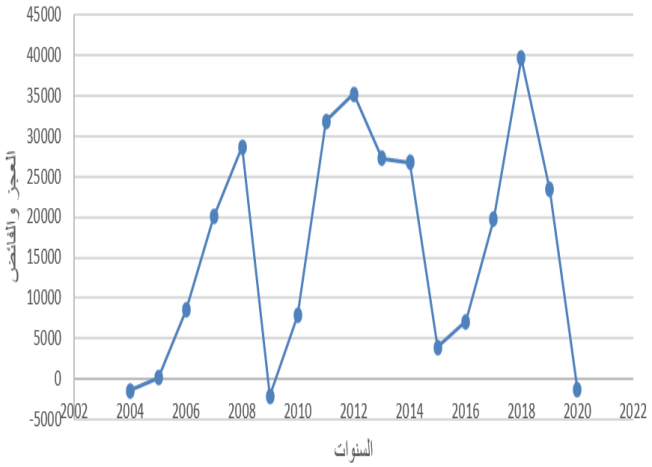

المصدر: الشكل من إعداد الباحث إستناداً الى الجدول(2)

ثانياً: تحليل هيكل الصادرات العراقية للمدة (2004-2020)

من أجل تحليل هيكل الصادرات والوقوف على سلامة أو ضعف هذا الهيكل ومدى قدرته في التعبير عن قوة ومتانة الأقتصاد الوطني وتنوعه، فإنه لابد من دراسة وتحليل كل من مكوني هذا الهيكل والمتمثل في التركيب السلعي للصادرات وكذلك التوزيع الجغرافي للصادرات.

1-تحليل الهيكل السلعي للصادرات

يعكس الهيكل السلعي للصادرات مستوى التطورالأقتصادي لأي بلد، وذلك من خلال معرفة الأهمية النسبية لكل سلعة مصدرة من إجمالي الصادرات وبالتالي معرفة درجة التنوع السلعي للصادرات والذي يعكس أيضاً درجة التنوع الأقتصادي.

الجدول(3)
الهيكل السلعي للصادرات العراقية للمدة(2004-2020) حسب التصنيف الدولي الموحد للتجارة (SITC) (%)

السنوات	المواد الغذائية والحيوانات الحية	المشروبات والتبغ	المواد الخام غير الغذائية عدا الوقود	الوقود المعدنية وزيوت التشحيم المتعلقة بها	زيوت وشحوم حيوانية ونباتية	المواد الكيميائية	سلع مصنعة	مكائن ومعدات نقل	مصنوعات متنوعة	السلع غير المصنفة	المجموع
2004	0.20	0.0	0.30	99.40	0.0	0.0	0.90	0.0	0.0	0.0	100
2005	0.26	0.0	0.18	99.50	0.0	0.0	0.10	0.0	0.0	0.0	100
2006	0.28	0.0	0.15	99.24	0.0	0.01	0.06	0.24	0.0	0.03	100
2007	0.30	0.0	0.20	99.20	0.0	0.0	0.05	0.20	0.0	0.0	100
2008	0.20	0.0	0.20	99.30	0.0	0.0	0.10	0.20	0.0	0.0	100
2009	0.30	0.0	0.22	99.20	0.0	0.01	0.10	0.20	0.0	0.02	100
2010	0.30	0.0	0.22	99.20	0.0	0.01	0.05	0.20	0.0	0.02	100
2011	0.27	0.0	0.15	99.25	0.0	0.01	0.05	0.24	0.0	0.03	100
2012	0.28	0.0	0.15	99.25	0.0	0.01	0.05	0.24	0.0	0.02	100
2013	0.28	0.0	0.15	99.25	0.0	0.01	0.05	0.24	0.0	0.02	100
2014	0.28	0.0	0.15	99.25	0.0	0.01	0.05	0.24	0.0	0.02	100
2015	0.28	0.0	0.15	99.25	0.0	0.01	0.05	0.24	0.0	0.02	100
2016	0.30	0.0	0.20	99.20	0.0	0.0	0.1	0.20	0.0	0.0	100
2017	0.04	0.0	0.02	99.90	0.0	0.0	0.0	0.04	0.0	0.0	100
2018	0.0	0.0	0.02	99.90	0.0	0.0	0.08	0.0	0.0	0.0	100
2019	0.02	0.0	0.04	99.78	0.0	0.0	0.16	0.0	0.0	0.0	100
2020	0.03	0.0	0.07	99.70	0.0	0.0	0.2	0.0	0.0	0.0	100
متوسط المدة (2004-2020)	0.21	0.0	0.15	99.40	0.0	0.0	0.13	0.15	0.0	0.01	100

المصدر: الجدول من إعداد الباحث إستناداً الى :
- البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقارير الاقتصادية السنوية للسنوات (2004-2020) .

من خلال الجدول (3) يتبين بأن الوقود المعدنية وزيوت التشحيم المتعلقة بها تطغى على الهيكل السلعي للصادرات العراقية خلال مدة البحث، حيث تتراوح بين (99.20%) كحد أدنى و(99.90%) كحد أعلى. بحيث شكلت متوسط نسبة (99.40%) خلال مدة البحث(2004-2020) وهذا يعني أن بقية السلع المصدرة لا تشكل سوى (0.60%) من الهيكل السلعي للصادرات العراقية خلال تلك المدة، وهي نسبة ضئيلة جداً لا تكاد تذكر. مما يؤشر درجة عالية من التركز السلعي للصادرات، وبالتالي ضعف القدرة التنافسية للصادرات العراقية في الأسواق الخارجية وبقاء الأقتصاد العراقي رهينة للتقلبات في سوق هذه السلعة (الوقود المعدنية)، مما يجعل البلد غير قادرعلى التحكم بإدارة الأقتصاد بشكل سليم بوضع خطط وبرامج تنموية مستقبلية. وبقائه إقتصاداً مختلاً ريعياً أحادي الجانب.

وكذلك من الجدول(3) يتبين بأن المواد الغذائية والحيوانات الحية تأتي بالمرتبة الثانية وبمتوسط نسبة (0.21%) من إجمالي الصادرات العراقية خلال مدة البحث، تليها كل من المواد الخام غير الغذائية عدا الوقود ومكائن ومعدات نقل بالمرتبة الثالثة وبمتوسط نسبة مساهمة (0.15%) لكل منها، وتأتي بالمرتبة الرابعة سلع مصنعة وبمتوسط نسبة مساهمة (0.13%)، وأخيراً تأتي السلع غير المصنفة بالمرتبة الأخيرة وبمتوسط نسبة (0.01%) من إجمالي الصادرات خلال مدة البحث.

مما سبق يمكن القول بأن قطاع التصدير في العراق يعاني من إختلالات هيكلية والتي أدت الى إنخفاض القدرة التنافسية لصادراته السلعية، وبروز ظاهرة تركز الصادرات في الهيكل السلعي، وعدم تنوعها السلعي وهو إنعكاس مباشر للخلل في الهيكل السلعي والخدمي.

الشكل (3)
متوسط الأهمية النسبية للسلع المصدرة في العراق للمدة (2004-2020)

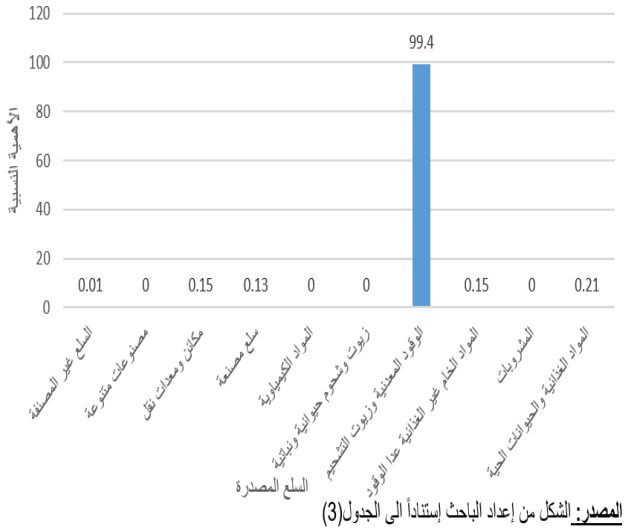

المصدر: الشكل من إعداد الباحث إستناداً الى الجدول(3)

2- تحليل التوزيع الجغرافي للصادرات

يلعب التوزيع الجغرافي للصادرات دوراً كبيراً في سياسة التجارة الخارجية لأي بلد، بإعتبار أن تنويع الشركاء التجاريين وأسواق تصريف الصادرات يجنّب الأقتصاد الوقوع في فخ الأستغلال وسوء التعامل من قبل شركاء تجاريين محدودين، ويمنح الدولة المصدرة هامش كبير من الحرية في التعامل وضمان فرض شروطها وتأمين مصالحها التجارية والأقتصادية في هذا المجال. لكن الأمر يختلف بالنسبة لحالة البلدان التي تتركز صادراتها في سلعة معينة أو عدد محدود جداً من السلع كما هو الحال بالنسبة للعراق الذي تشكل الصادرات من الوقود المعدني (النفط الخام) حوالي(99.4%) من إجمالي صادراته خلال مدة البحث وكما أسلفنا، هذا الى جانب خصوصية سوق النفط الدولية والذي تضعف فيه قدرة بلد مصدر بعينه على فرض شروطه والتحكم فيه لوحده.

فمن خلال الجدول(4) يتبين بأن الصادرات العراقية الى الدول الآسيوية تستحوذ على المرتبة الأولى، حيث بلغت(43.9%) من إجمالي الصادرات العراقية، تليها الصادرات الى دول الأمريكيتين بالمرتبة الثانية وبمتوسط نسبة (30.6%) من إجمالي الصادرات العراقية، لتأتي بعدهما الصادرات الى دول أوروبا بالمرتبة الثالثة وبمتوسط نسبة (20.8%) من إجمالي الصادرات العراقية، ثم الصادرات الى الدول العربية بالمرتبة الرابعة وبمتوسط نسبة (3.8%) من إجمالي الصادرات العراقية، وأخيراً تأتي الصادرات الى بقية دول العالم وبمتوسط نسبة (0.9%) من إجمالي الصادرات العراقية خلال مدة البحث (2004-2020).

الجدول(4)
التوزيع الجغرافي للصادرات العراقية حسب الشركاء التجاريين للمدة (2004-2020)(%)

الدول / السنوات	الدول العربية	دول الأمريكيتين	دول أوروبا	الدول الآسيوية	بقية دول العالم	المجموع العام
2004	8.7	60.8	18.3	12.1	0.1	100
2005	3.2	55.6	28.2	9.7	3.3	100
2006	3.1	55.4	25.7	14.5	1.3	100
2007	3.6	54.8	24.6	15.7	1.3	100
2008	3.6	54.8	24.6	15.7	1.3	100
2009	3.0	41.5	16.9	38.2	0.4	100
2010	2.2	30.7	24	42.4	0.6	100
2011	3.6	30.2	20.2	45.6	0.5	100
2012	3.3	26.9	17.2	49.7	2.9	100
2013	3.3	26.9	17.2	49.7	2.9	100
2014	3.9	19.3	15.5	61.3	0.0	100
2015	3.6	19.2	17.9	58.8	0.5	100
2016	5.3	8.8	24.3	61.4	0.2	100
2017	5.4	8.7	24.3	61.4	0.2	100
2018	2.0	13.0	20.6	64.4	0.0	100
2019	2.9	7.9	21.5	67.7	0.0	100
2020	3.4	5.0	13.5	78.1	0.0	100
متوسط المدة (2004-2020)	3.8	30.6	20.8	43.9	0.9	100

المصدر: الجدول من إعداد الباحث إستناداً الى :
- البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقارير الأقتصادية السنوية للسنوات (2004-2020).

ومن الجدول نفسه يلاحظ بأن دول الأمريكيتين تستحوذ على المرتبة الأولى من حيث إستقبال الصادرات العراقية السنوات (2004-2009)، لتأتي دول أوروبا بالمرتبة الثانية للسنوات (2004-2008)، ثم الدول الآسيوية ثالثاً، ثم الدول العربية وأخيراً بقية دول العالم. الآ أن الدول الآسيوية تحولت الى المرتبة الأولى منذ سنة 2010 وآستمرت على هذا الترتيب الى نهاية مدة البحث، لتحتل دول الأمريكيتين المرتبة الثانية حتى سنة 2015، ثم دول أوروبا فالدول العربية بالمرتبتين الثالثة والرابعة و أخيراً بقية دول العالم. الآ أن الملاحظ أن دول أوروبا تحولت الى المرتبة الثانية منذ سنة 2016 الى نهاية مدة البحث لتتراجع دول الأمريكيتين الى المرتبة الثانية بينما حافظت الدول العربية وبقية دول العالم على المرتبتين الرابعة والخامسة على التوالي من حيث إستقبال الصادرات العراقية

.

الشكل (4)
التوزيع الجغرافي للصادرات العراقية حسب الشركاء التجاريين للمدة(2004-2020)

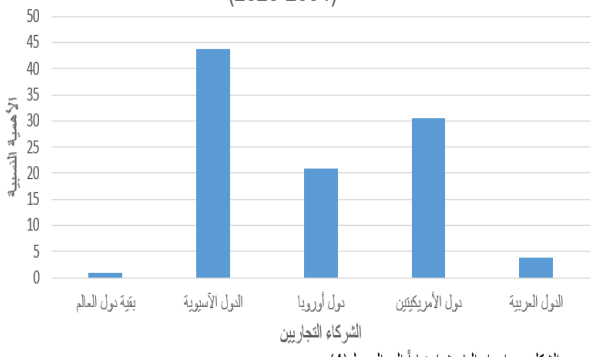

المصدر: الشكل من إعداد الباحث إستناداً الى الجدول(4)

ثالثاً : تحليل هيكل الأستيرادات العراقية للمدة (2004-2021)

من أجل تحليل هيكل الأستيرادات والوقوف على واقع هذا الهيكل ومدى قدرته في التعبير عن قوة ومتانة الأقتصاد الوطني وتنوعه، فإنه لابد من دراسة وتحليل كل من مكوني هذا الهيكل وهما التركيب السلعي للأستيرادات وكذلك التوزيع الجغرافي للأستيرادات.

1-الهيكل السلعي للأستيرادات

يعكس الهيكل السلعي للأستيرادات مستوى التطورالأقتصادي لأي بلد، وذلك من خلال معرفة عدد السلع المستوردة وأنواعها والأهمية النسبية لكل سلعة مستوردة من إجمالي الأستيرادات وبالتالي معرفة درجة التنوع السلعي للأستيرادات والذي يعكس أيضاً "الى جانب الهيكل السلعي للصادرات" درجة التنوع الأقتصادي في البلد.

فمن خلال الجدول(5) والذي يبين أنواع السلع المستوردة والمكونة للهيكل السلعي للأستيرادات العراقية خلال مدة البحث، يلاحظ بأن الأقتصاد العراقي يتميز بهيمنة وطغيان الأستيرادات من جميع أنواع السلع وبنسب متفاوتة، أي أن هذا الهيكل يتميز بالتنوع "على عكس الهيكل السلعي للصادرات والذي يتميز بالتركز الشديد" وهو مؤشر سلبي لأداء الأقتصاد العراقي وعدم قدرته على تحقيق حالة الأكتفاء الذاتي لأية مجموعة سلعية، على الرغم من توفر الأمكانات والموارد الأقتصادية التي تؤهله لتحقيق الأكتفاء الذاتي في البعض منها، بل وحتى تحقيق فائض فيها بغية تصديرها الى الخارج، وبما يسهم في تطوير وتنويع الأقتصاد العراقي.

الجدول(5)
الهيكل السلعي للأستيرادات العراقية للمدة(2004-2020) حسب التصنيف الدولي الموحد للتجارة (SITC) (%)

السنوات	المواد الغذائية والحيوانات الحية	المشروبات والتبغ	المواد الخام غير الغذائية عدا الوقود	الوقود المعدني،زيوت التشحيم المنتقاة ومايتأتى منها	زيوت وشحوم حيوانية ونباتية	المواد الكيميائية	سلع مصنعة	مكائن ومعدات نقل	مصنوعات متنوعة	السلع غير المصنفة	المجموع
2004	3.4	1.3	1.8	9.9	6.4	6.7	8.4	43.5	15.8	2.9	100
2005	3.4	1.3	1.8	9.9	6.4	6.7	8.4	43.5	15.8	2.9	100
2006	3.4	1.3	1.8	9.9	6.4	6.7	8.4	43.5	15.8	2.9	100
2007	5.4	1.3	1.8	9.8	6.4	6.7	11.4	38.5	15.8	2.9	100
2008	5.4	1.3	1.8	9.8	6.4	6.7	11.4	38.5	15.8	2.9	100
2009	5.4	1.3	1.8	9.8	6.4	6.7	11.4	38.5	15.8	2.9	100
2010	5.4	1.3	1.8	9.8	6.4	6.7	11.4	38.5	15.8	2.9	100
2011	5.4	1.3	1.8	9.8	6.4	6.7	11.4	38.5	15.8	2.9	100
2012	5.4	1.3	1.8	9.8	6.4	6.7	11.4	38.5	15.8	2.9	100
2013	5.4	1.3	1.8	9.8	6.4	6.7	11.4	38.5	15.8	2.9	100
2014	5.4	1.3	1.8	9.8	6.4	6.7	11. 4	38.5	15.8	2.9	100
2015	5.4	1.3	1.8	9.8	6.4	6.7	11.4	38.5	15.8	2.9	100
2016	5.4	1.3	1.8	9.8	6.4	6.7	11.4	38.5	15.8	2.0	100
2017	5.4	1.3	1.8	9.8	6.4	6,7	11.4	38.5	15.8	2.9	100
2018	5.4	1.3	1.8	9.8	6.4	6.7	11.4	38.5	15.8	2.9	100
2019	5.4	1.3	1.8	9.8	6.4	6.7	11.4	38.5	15.8	2.9	100
2020	5.4	1.3	1.8	9.8	6.4	6.7	11.4	38.5	15.8	2.9	100
متوسط المدة (2004-2020)	5.0	1.3	1.8	9.8	6.4	6.7	10.9	39.4	15.8	2.9	100

المصدر: الجدول من إعداد الباحث إستناداً الى :
-البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقارير الأقتصادية السنوية للسنوات (2004-2020) .

ومن الجدول(5) نفسه يتبين بأن مكائن ومعدات نقل تستحوذ على المرتبة الأولى في الهيكل السلعي لأسيرادات العراق ولجميع سنوات مدة البحث، بحيث بلغ متوسط نسبة مساهمتها في إجمالي إستيرادات العراق خلال مدة البحث حوالي (39.4%). ولعلّ السبب في ذلك يعود الى تحسن الوضع المعيشي للمواطن العراقي بعد سنة 2003 وفتح الأسواق أمام الأستيرادات بدون ضوابط وبدون تطبيق معايير التقييس والسيطرة النوعية على السيارات ومكائن النقل وبالتالي دخول سيارات ومكائن نقل غير جيدة

ومواصفات رديئة وبأعداد كبيرة تفوق الطاقة الأستيعابية لشبكات الطرق والتي لم تشهد تطوراً لأستيعاب هذا العدد من السيارات، حيث ساهم سعر الصرف المغالى فيه للدينار العراقي دوراً في هذا المجال، مما أضرّت بالثروة القومية الى جانب أضرارها الكبيرة بالبيئة والصحة والسلامة العامة، والناجمة عن كثرة الحوادث المرورية.

وتأتي المصنوعات المتنوعة بالمرتبة الثانية في الهيكل السلعي للأستيرادات لتشكل حوالي (15.8%) من متوسط إجمالي الأستيرادات خلال مدة البحث. وتأتي السلع المصنعة بالمرتبة الثالثة وبنسبة (10.9%) من متوسط إجمالي الأستيرادات العراقية خلال مدة البحث. مما يعني أن السلع الصناعية تشكل حوالي (26.7%) من متوسط إجمالي إستيرادات العراق خلال مدة البحث، والذي يؤشر بوضوح مدى تخلف وتدهور القطاع الصناعي في العراق. وتأتي الوقود المعدنية وزيوت التشحيم بالمرتبة الرابعة وبمتوسط نسبة مساهمة (9.8%) من إجمالي إستيرادات العراق خلال مدة البحث، وهذه النسبة المرتفعة تعزو الى الحاجة الكبيرة للسوق العراقية اليها لأنها مرتبطة بعمل السيارات ومكائن النقل بآعتبارها من السلع المكملة لها، الى جانب قصور الأنتاج المحلي منها. وتأتي الأستيرادات من المواد الكيمياوية بالمرتبة الخامسة وبمتوسط نسبة (6.7%) من إجمالي إستيرادات العراق خلال مدة البحث، ثمّ تحتل الأستيرادات من زيوت وشحوم حيوانية ونباتية المرتبة السادسة وبمتوسط نسبة مساهمة (6.4%) من إجمالي إستيرادات العراق خلال مدة البحث، على الرغم من توفر الأمكانات والمواد الخام اللازمة لأنتاجها محلياً.

وتحتل الأستيرادات من المواد الغذائية والحيوانات الحية المرتبة السابعة وبمتوسط نسبة مساهمة (5.0%) من إجمالي إستيرادات العراق خلال مدة البحث، وهي نسبة مرتفعة وتؤشر مدى تخلف القطاع الزراعي في العراق والذي هو بلد زراعي بالأساس، حيث تتوفر جميع الموارد والمقومات اللازمة لبناء قطاع زراعي متطور وقادر على تحقيق الأكتفاء الذاتي في الجانبين النباتي والحيواني وتحقيق فائض لتصديرها الى الخارج للمساهمة في تنويع الأقتصاد العراقي. وتأتي كل من السلع غير المصنفة،و المواد الخام غير الغذائية عدا الوقود، والمشروبات والتبغ بالمراتب الثامنة والتاسعة والعاشرة وبمتوسط نسب (2.9%) و(1.8%) و(1.3%) من إجمالي أستيرادات العراق خلال مدة البحث لكل منها على التوالي.

الشكل(5)
متوسط الأهمية النسبية للسلع المستوردة في العراق للمدة (2004-2020)

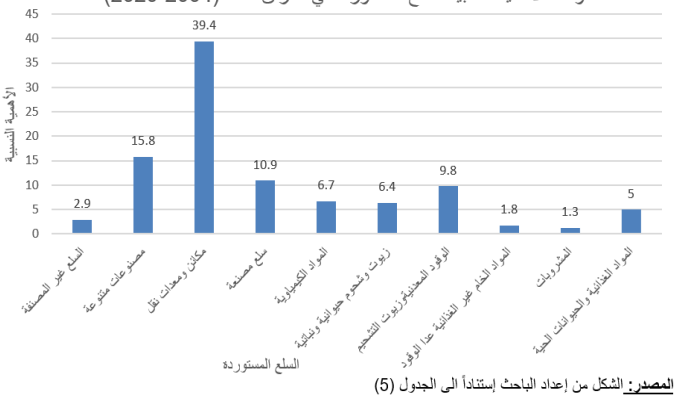

المصدر: الشكل من إعداد الباحث إستناداً الى الجدول (5)

2- تحليل التوزيع الجغرافي للأستيرادات

يلعب التوزيع الجغرافي للأستيرادات "وكما هوالحال بالنسبة للصادرات أيضاً" دوراً كبيراً في سياسة التجارة الخارجية لأي بلد، بإعتبار أن تنويع الشركاء التجاريين وأسواق المنتجات المستوردة يجنّب الأقتصاد الوقوع في فخ الأستغلال وسوء التعامل من قبل شركاء تجاريين محدودين، ويمنح الدولة المستوردة هامش كبير من الحرية في التعامل وضمان فرض شروطها وتأمين مصالحها التجارية والأقتصادية في هذا المجال.

فمن خلال الجدول(6) والذي يبين التوزيع الجغرافي للأستيرادات العراقية حسب الشركاء التجاريين للمدة (2004-2020)، يلاحظ بان مجموعة الدول الآسيوية تحتل المرتبة الأولى حيث بلغ متوسط نسبة مساهمتها في إجمالي إستيرادات العراق (35.3%) خلال مدة البحث. تليها الأستيرادات من مجموعة دول أوروبا بالمرتبة الثانية وبمتوسط نسبة مساهمة بلغ (27.2%) من إجمالي إستيرادات العراق خلال مدة البحث. تليها مجموعة الدول العربية وبفارق ضئيل عن دول أوروبا بالمركز الثالث، حيث بلغ متوسط نسبة مساهمتها (26.9%) من إجمالي إستيرادات العراق خلال مدة البحث. لتأتي دول الأمريكيتين بالمرتبة الرابعة وبمتوسط نسبة مساهمة (9.9%) من إجمالي إستيرادات العراق خلال مدة البحث، وبقية دول العالم تأتي بالمرتبة الأخيرة وبمتوسط نسبة مساهمة (0.7%) من إجمالي إستيرادات العراق خلال مدة البحث. لذلك يمكن القول بأن هذا التوزيع يتميز بالتنوع النسبي.

الجدول(6)
التوزيع الجغرافي للأستيرادات العراقية حسب الشركاء التجاريين للمدة (2004-2020) (%)

الدول / السنوات	الدول العربية	دول الأمريكيتين	دول أوروبا	الدول الآسيوية	بقية دول العالم	المجموع العام
2004	34.7	26.5	24.8	12.9	1.1	100
2005	38.0	17.5	35.4	8.3	0.8	100
2006	36.6	14.7	41.0	6.7	1.0	100
2007	45.2	10.9	30.1	13.5	0.3	100
2008	47.7	11.4	31.4	9.2	0.3	100
2009	33.7	8.5	37.0	20.0	0.8	100
2010	23.7	11.9	43.6	19.2	1.6	100
2011	24.9	8.6	39.3	26.4	0.8	100
2012	24.9	8.6	39.3	26.4	0.8	100
2013	23.9	5.6	17.6	51.6	1.3	100
2014	23.9	5.6	17.6	51.6	1.3	100
2015	25.8	6.3	18.6	49.1	0.2	100
2016	25.8	6.3	18.6	49.1	0.2	100
2017	25.8	6.3	18.6	49.1	0.2	100
2018	8.8	7.2	18.0	65.2	0.8	100
2019	6.2	6.6	16.1	70.9	0.2	100
2020	7.6	5.4	15.8	70.9	0.3	100
متوسط المدة (2004-2020)	26.9	9.9	27.2	35.3	0.7	100

المصدر: الجدول من إعداد الباحث إستناداً الى :
- البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقارير الأقتصادية السنوية للسنوات (2004-2020) .

وعلى مستوى الدول فإن هناك أربع دول تعد من الشركاء التجاريين الرئيسيين للعراق من حيث الأستيرادات وهي كل من تركيا والصين وإيران والولايات المتحدة الأمريكية ، بحيث بلغ متوسط نسبة مساهمة كل منها (17.0%) و (15.2%) و (14.6%) و (7.6%) على التوالي خلال مدة البحث (2004-2020)، أي أن هذه الدول الأربع ساهمت بحوالي (54.4%) من إجمالي إستيرادات العراق خلال تلك المدة. وكما هو واضح في الجدول(7)

الجدول(7)
أهم الدول المصدرة الى العراق للمدة(2004-2020)

الدول	تركيا	إيران	الصين	الولايات المتحدة الأمريكية
نسبة المساهمة (%)	17.0	15.2	14.6	7.6

المصدر: الجدول من إعداد الباحث إستناداً الى:
- مصحب، جاسم محمد، تحليل الشراكات التجارية للعراق 2003-2013 ،مجلة العلوم السياسية،العدد 48،تموز 2014 ،12.
- وزارة التخطيط،الجهاز المركزي للأحصاء،مديرية إحصاءات التجارة، تقارير الأستيرادات للسنوات (2014-2020).

والملاحظ أن الصين بدأت تتصدر قائمة الشركاء التجاريين للعراق في المدة (2014-2020) حيث بلغت نسبة مساهمتها من إجمالي إستيرادات العراق (23.6%) تلتها كل من إيران وتركيا والولايات المتحدة الأمريكية بحوالي (11.0%) و(9.0%) و(6.6%) من إجمالي إستيرادات العراق خلال نفس المدة، وكما هو واضح في الجدول(8).

الجدول(8)
أهم الدول المصدرة الى العراق للمدة(2014-2020)

الدول	الصين	إيران	تركيا	الولايات المتحدة الأمريكية
نسبة المساهمة (%)	23.6	11.0	9.0	6.6

المصدر: الجدول من إعداد الباحث إستناداً الى :
- مصحب، جاسم محمد، تحليل الشراكات التجارية للعراق 2003-2013 ،مجلة العلوم السياسية،العدد 48،تموز 2014 ،12.
- وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للأحصاء،مديرية إحصاءات التجارة، تقارير الأستيرادات للسنوات (2014-2020).

ولعل السبب في ذلك هو تسهيل دخول البضائع المنخفضة الجودة الى العراق بسبب ضعف فاعلية جهاز التقييس والسيطرة النوعية في ضبط ومنع دخول البضائع غير المطابقة للمواصفات، كل ذلك بسبب إستشراء الفساد المالي والأداري وفقدان سيطرة الدولة على منافذ دخول البضائع الى البلد، بالأضافة الى جشع المستوردين والتجار وسعيهم لتحقيق أقصى الأرباح في أقصر فترة زمنية من خلال إستيراد بضائع رديئة ومنخفضة الجودة وبأسعار أرخص نسبياً، ومما ساعد على هذا الأمر إنخفاض مستويات الدخل والمعيشة للعراقيين عموماً في تلك المدة بعد الأحداث السياسية والأمنية التي شهدها العراق، حيث إرتفعت معدلات الفقر في العراق من (19%) سنة 2012 الى (24%) سنة 2014 ثم الى "(41%) سنة 2016 فقط في المناطق التي شهدت الحرب والتوترات الأمنية"، والى (29%) و(32%) في السنتين 2019 و2020 على التوالي .(اليونيسيف، وزارة التخطيط،2017، 10) و (www.rudaw.net/arabi) الى جانب إنخفاض المستوى التعليمي لنسبة كبيرة منهم والذي يدفعهم لتفضيل السلع الرخيصة وإن كانت على حساب الجودة والنوعية.

الشكل(6)
التوزيع الجغرافي للأستيرادات العراقية حسب الشركاء التجاريين للمدة (2004-2020)

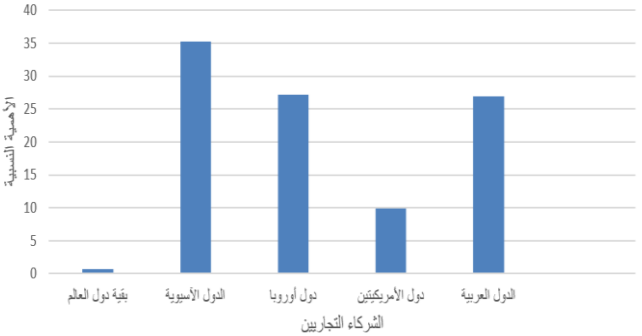

المصدر: الشكل من إعداد الباحث إستناداً الى الجدول(6)

المبحث الثالث
قياس درجة الأنكشاف الأقتصادي للعراق للمدة (2004-2020)

أولاً: مفهوم الأنكشاف الأقتصادي ومقياسه

ويعبّر عنه أيضاً بدرجة الأنفتاح الأقتصادي، تعبيراً عن مدى الأنفتاح الأقتصادي للدولة على العالم الخارجي. وهذا المؤشر يقيس أيضاً درجة الأختلال الكلي للتجارة الخارجية، وتحديد درجة التبعية للخارج، ومدى حساسية الأقتصاد المحلي للمتغيرات الخارجية. ففي حالة إرتفاع قيمة هذا المؤشر فإنه يدل على تأثر الأقتصاد بدرجة كبيرة بالتجارة الخارجية ويكون في حالة تبعية للخارج. ويتم حساب درجة الانكشاف الاقتصادي وفقاً للمعادلة الآتية:

درجة الأنكشاف الأقتصادي= (الصادرات + الأستيرادات / الناتج المحلى الإجمالي GDP) × 100

أو أن:

درجة الأنكشاف الأقتصادي= نسبة الصادرات الى الناتج المحلي الأجمالي + نسبة الأستيرادات الى الناتج المحلي الأجمالي

(سليمان، 2016، 1439).

فإذا تجاوزت نسبة الأستيرادات الى الناتج المحلي الأجمالي 20%، وتجاوزت نسبة الصادرات الى الناتج المحلي الأجمالي 25% في أي إقتصاد فإنه يعدّ إقتصاداً مكشوفاً. بمعنى أنه إذا تجاوزت نسبة التجارة الخارجية (الصادرات والأستيرادات) الى الناتج المحلي الأجمالي (أي درجة الأنكشاف الأقتصادي) 45% في أية دولة فإنها تعدّ مؤشراً للأنكشاف الأقتصادي لتلك الدولة.(بريهي و كشيش، 2017، 328-329)

ثانياً: قياس درجة الأنكشاف الأقتصادي للعراق للمدة (2004-2020)

من أجل تحديد درجة الأنكشاف الأقتصادي للعراق خلال مدة البحث، وبالتالي معرفة دور وأهمية التجارة الخارجية في الأقتصاد العراقي ومدى تبعية الأقتصاد العراقي للخارج خلال مدة البحث، فقد تم إستخراج كل من مؤشري نسبة الصادرات الى الناتج المحلي الأجمالي، ونسبة الأستيرادات الى الناتج المحلي الأجمالي وذلك من أجل حساب مؤشر الأنكشاف الأقتصادي للعراق خلال مدة البحث، وذلك من خلال الجدول(9). حيث يتبين من خلاله بأن درجة الأنكشاف الأقتصادي في العراق تتراوح بين (104.93%) كحد أعلى سنة 2004 و (45.4%) كحد أدنى سنة 2016 ، وهي تعدّ مرتفعة وتقع فوق النسبة المحددة لتحديد حالة الأنكشاف الأقتصادي لأي إقتصاد والمقدرة ب(45%). حيث أن درجة الأنكشاف الأقتصادي المرتفعة والبالغة (104.93%) سنة 2004 هي بسبب تدهور الأنتاج المحلي من السلع والخدمات عدا إنتاج النفط الخام والمعدّ للتصدير أصلاً، وذلك بسبب الظروف التي مرّ بها العراق وإنعكاساتها السلبية على مختلف نواحي الحياة الساسية والأمنية والأقتصادية منذ سنة 2003 والتي أدّت الى إرتفاع نسبة كل من الصادرات(النفطية) والأستيرادات (من مختلف أنواع السلع) الى الناتج المحلي الأجمالي، والتي إنعكست سلباً على درجة الأنكشاف الأقتصادي. والملاحظ أن درجة الأنكشاف الأقتصادي بدأت بالأنخفاض التدريجي منذ سنة 2005 وذلك بسبب إنخفاض نسبة كل من الصادرات والأستيرادات الى الناتج المحلي الأجمالي والناجمة عن العودة التدريجية لمؤسسات الدولة والأنشطة الأقتصادية الى العمل والتي إنعكست إيجابياً على إرتفاع حجم الناتج المحلي الأجمالي، وآستمرّ هذا الأنخفاض "عدا سنة 2008 والتي شهدت إرتفاعاً ملحوظاً والبالغة

(72.84%) " الى أن وصلت درجة الأنكشاف الأقتصادي (45.4%) سنة 2016، وذلك بسبب إنخفاض سعر النفط في سوق النفط الدرلية والذي بلغ (40.76) دولار للبرميل،(Opec,2017,14) مما إنعكس سلباً على قيمة الصادرات وبالتالي على حصيلة النقد الأجنبي والذي أدى أيضاً الى إنخفاض القدرة التمويلية للأستيرادات. وعلى الرغم من كون درجة الأنكشاف الأقتصادي في تلك السنة عند أدنى مستوى لها خلال مدة البحث، الآ أنها تجاوزت أيضاً النسبة الطبيعية المقبولة لمساهمة التجارة الخارجية الى الناتج المحلي الأجمالي والمقدرة ب(45%). بعدها إرتفعت درجة الأنكشاف الأقتصادي في السنوات2017 و2018 و2019 الى (49.97) و(61.72%) و(62.05%) لكل منها على التوالي بسبب إرتفاع قيمة كل من الصادرات والأستيرادات في تلك السنوات، نتيجة إرتفاع أسعار النفط في سوق النفط الدولية والبالغة (52.43) و(69.78) و(64.04) دولار للبرميل لتلك السنوات على التوالي، & Opec,2018,14) (Opec,2020,11 وإنعكاسه الأيجابي على قيمة الصادرات وبالتالي إرتفاع حصيلة النقد الأجنبي، وما نتج عنه من زيادة القدرة التمويلية للأستيرادات. الآ أنها عادت وآنخفضت درجة الأنكشاف الأقتصادي مرةً أخرى سنة 2020 لتصل الى (56.84%) وذلك بسبب ظهور و إنتشار وباء (COVID-19) ، وما نحم عنه من تراجع كبير في حركة التجارة العالمية عموماً وعلى قيمة الصادرات النفطية العراقية على وجه الخصوص، بسبب إنخفاض الطلب على النفط وما نجم عنه من إنخفاض سعره في سوق النفط الدولية والبالغ (41.47) دولارللبرميل سنة 2020. (Opec,2021,12)

الجدول(9)

درجة الأنكشاف الأقتصادي للعراق للمدة (2004-2020) (مليون دولار)

الأنكشاف الأقتصادي / السنوات	الصادرات من السلع والخدمات	الأستيرادات من السلع والخدمات	GDP بالأسعار الجارية	نسبة الصادرات الى GDP (%)	نسبة الاستيرادات الىGDP (%)	درجة الأنكشاق الأقتصادي
2004	18490	19954	36638.2	50.47	54.46	104.93
2005	23697	23532	50056.5	47.34	47.01	94.35
2006	30529	22009	65158.8	46.85	33.78	80.63
2007	39587	19556	88038.0	44.97	22.21	67.18
2008	63726	35012	130204.0	48.95	26.89	75.84
2009	39430	41512	111300.4	35.43	37.30	72.73
2010	51764	43915	138516.7	37.37	31.70	69.07
2011	79681	47803	185749.6	42.90	25.74	68.64
2012	94209	59006	218032.2	43.21	27.06	70.27
2013	90587	63320	234637.7	38.61	26.99	65.6
2014	85370	58602	228490.9	37.36	25.65	63.01
2015	51338	47467	166821.7	30.77	28.45	59.22
2016	41298	34208	166321.1	24.83	20.57	45.4
2017	57559	37866	190966.5	30.14	19.83	49.97
2018	85360	45736	212406.5	40.19	21.53	61.72
2019	81585	58138	225203.5	36.23	25.82	62.05
2020	46811	48150	167058.8	28.02	28.82	56.84
متوسط المدة (2020-2004)	57707.1	41516.8	153858.9	39.04	29.64	68.67

-المصدر: الجدول من إعداد الباحث إستناداً الى:

- البنك المركزي العراقي ، إحصاءات التجارة الخارجية .http:/www.cbi.iq
- البنك المركزي العراقي ، إحصاءات القطاع الحقيقي .http:/www.cbi.iq

ومن الجدول(9) نفسه يتبين بأن متوسط درجة الأنكشاف الأقتصادي في العراق خلال مدة البحث (2004-2020) بلغ (68.67%)، وهذه النسبة أعلى بكثير عن النسبة المقبولة والمقدرة ب(45%). مما يعني أن العراق من ألدول الأكثر إنكشافا في العالم، ويؤشرتبعية الأقتصاد العراقي للخارج، لأنه يعتمد بشكل رئيسي على الصادرات النفطية في تجارته الخارجية وبنسبة (99.4%) كما هو واضح في الجدول (3) كونه إقتصاد ريعي أحادي الجانب.

الشكل(9)

درجة الأنكشاف الأقتصادي في العراق للمدة(2004-2020)

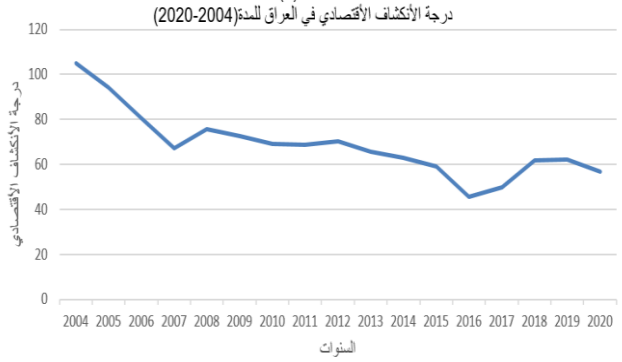

المصدر: الشكل من إعداد الباحث إستناداً الى الجدول(9)

لذلك وإنطلاقاً من هذه الحقيقة وما نتج عن تطبيق مبدأ تحرير التجارة الخارجية بالشكل الذي تم إتباعه في العراق منذ سنة 2004، خلق إختلالاً هيكلياً مثبطاً للنمو القطاعي ومعوقاً حقيقياً للتنمية بما أفرزه من آثار إقتصادية سلبية، يقع في مقدمتها الأغراق السلعي الأجنبي للسوق المحلية، وتزايد الميل للأستهلاك دون الأدخار، والحساسية الشديدة للأقتصاد الوطني تجاه الأزمات العالمية، مما يعرقل أية جهود تنموية ممكنة وبالأخص التخطيط الأقتصادي. (صالح و الموسوي، 2018، 416)

الأستنتاجات والمقترحات

أولاً: الأستنتاجات

من خلال البحث فقد تم التوصل الى أهم الأستنتاجات الآتية:

1- حقق العراق خلال مدة البحث فائضاً في ميزانه التجاري وبمعدل (16190.3) مليون دولار سنوياً، أي أن نسبة تغطية الصادرات للأستيرادات بلغت (137.15%) خلال مدة البحث. لكن الملاحظ أن هذا الفائض في الميزان التجاري للعراق لم يحرّك عجلة الأقتصاد، كون العراق بلد نفطي وذو إقتصاد ريعي أحادي الجانب يعتمد بشكل أساسي على إنتاج وتصدير النفط الخام والذي يستخدم الجزء الأكبر من عائداته في تمويل الموازنة التشغيلية، دون إستثمارها في تنمية وتطويرالقطاعات المنتجة للسلع والخدمات مثل القطاع الزراعي والصناعي والسياحي.

2- أن قطاع التصدير في العراق يعاني من إختلالات هيكلية والتي أدت الى إنخفاض القدرة التنافسية لصادراته السلعية، وبروز ظاهرة تركز الصادرات في الهيكل السلعي، وعدم تنوعها السلعي وهو إنعكاس مباشر للخلل في الهيكل السلعي والخدمي.

3- يتميز التوزيع الجغرافي للصادرات العراقية حسب الشركاء التجاريين للمدة (2004-2020) بالتنوع النسبي، حيث تستحوذ الصادرات العراقية الى الدول

الآسيوية على المرتبة الأولى، حيث بلغت(43.9%) من إجمالي الصادرات العراقية، تليها الصادرات الى دول الأمريكيتين بالمرتبة الثانية وبمتوسط نسبة (30.6%) من إجمالي الصادرات العراقية، لتأتي بعدها الصادرات الى دول أوروبا بالمرتبة الثالثة وبمتوسط نسبة (20.8%) من إجمالي الصادرات العراقية، ثم الصادرات الى الدول العربية بالمرتبة الرابعة وبمتوسط نسبة (3.8%) من إجمالي الصادرات العراقية، وأخيراً تأتي الصادرات الى بقية دول العالم وبمتوسط نسبة (0.9%) من إجمالي الصادرات العراقية خلال مدة البحث.

4- يتميز الهيكل السلعي للأستيرادات العراقية بمساهمة جميع أنواع السلع بنسب متفاوتة، أي أن هذا الهيكل يتميز بالتنوع "على عكس الهيكل السلعي للصادرات والذي يتميز بالتركز الشديد" وهو مؤشر سلبي لأداء الأقتصاد العراقي وعدم قدرته على تحقيق حالة الأكتفاء الذاتي لأية مجموعة سلعية، على الرغم من توفر الأمكانات والموارد الأقتصادية التي تؤهله لتحقيق الأكتفاء الذاتي في البعض منها، بل وحتى تحقيق فائض فيها بغية تصديرها الى الخارج، وبما يسهم في تطوير وتنويع الأقتصاد العراقي.

5- يتميزالتوزيع الجغرافي للأستيرادات العراقية حسب الشركاء التجاريين للمدة (2004-2020) بالتنوع النسبي، حيث تحتل مجموعة الدول الآسيوية المرتبة الأولى وبمتوسط نسبة مساهمة (35.3%) في إجمالي إستيرادات العراق خلال مدة البحث. تليها مجموعة دول أوروبا بالمرتبة الثانية وبمتوسط نسبة مساهمة بلغ (27.2%). تليها مجموعة الدول العربية وبفارق ضئيل عن دول أوروبا بالمركز الثالث، حيث بلغ متوسط نسبة مساهمتها (26.9%). لتأتي دول الأمريكيتين بالمرتبة الرابعة وبمتوسط نسبة مساهمة (9.9%)، وبقية دول العالم تأتي بالمرتبة الأخيرة وبمتوسط نسبة مساهمة (0.7%) من إجمالي إستيرادات العراق خلال مدة البحث.

6- على مستوى الدول فإن هناك أربع دول تعد من الشركاء التجاريين الرئيسيين للعراق من حيث الأستيرادات، وهي كل من تركيا والصين وإيران والولايات المتحدة الأمريكية، بحيث بلغ متوسط نسبة مساهمة كل منها (17.0%) و (15.2%) و (14.6%) و (7.6%) على التوالي خلال مدة البحث، أي أن هذه الدول الأربع ساهمت بحوالي (54.4%) من إجمالي إستيرادات العراق خلال تلك المدة.

7- بلغ متوسط درجة الأنكشاف الأقتصادي في العراق خلال مدة البحث (68.67%)، وهذه النسبة أعلى بكثير عن النسبة المقبولة والمقدرة ب(45%). مما يعني أن العراق من الدول الأكثر إنكشافا في العالم، مما يؤشرتبعية الأقتصاد العراقي للخارج، لأنه يعتمد بشكل رئيسي على الصادرات النفطية في تجارته الخارجية وبنسبة (99.4%) كونه إقتصاد ريعي أحادي الجانب.

ثانياً: المقترحات

في ضوء الأستنتاجات التي توصل اليها البحث يمكن تقديم المقترحات الآتية:

1- ضرورة العمل الجاد على تقليل درجة الأنكشاف الأقتصادي للعراق وتبعيته للخارج من خلال تخفيض مساهمة التجارة الخارجية في الناتج المحلي الأجمالي، ولا يتأتى ذلك إلاّ من خلال تنمية و تطوير قطاعات الأنتاج المحلية لتنويع الأقتصاد العراقي.

2- العمل على توفير البيئة الأستثمارية بكل عناصرها السياسية والاقتصادية والقانونية، من أجل جذب الأستثمارات الأجنبية المباشرة و التي ستؤدي الى إقامة صناعات ومشاريع إقتصادية حديثة وذات تكنولوجيا متطورة، والتي تتمتع منتجاتها بقدرة عالية على منافسة المنتجات الأجنبية في الأسواق المحلية و الدولية.

3- دراسة جميع الشركات والصناعات الحكومية المتوقفة عن العمل أو الخاسرة منذ سنوات عديدة، بغية إعادة تأهيلها و تشغيلها وفقاً للمعايير الأقتصادية مع تطبيق معايير الجودة لرفع جودة منتجاتها، وذلك من خلال الألتزام بالمواصفات القياسية العالمية، وبيع وتصفية المشاريع التي لا يمكن إعادة تشغيلها وفقاً لتلك المعايير. كل ذلك بغية التخفيف عن كاهل الموازنة العامة للدولة، الى جانب تنويع الأقتصاد العراقي مما سينعكس إيجاباً علي الهيكل السلعي للصادرات والأستيرادات معاً.

4- الأهتمام بتنمية و تطوير القطاع الزراعي، من خلال رفع حصتها من التخصيصات المالية في الموازنات الأستثمارية السنوية، من أجل الأستغلال الأمثل للأمكانات والموارد المتاحة، لزيادة الأنتاج المحلي من المنتجات الزراعية لأحلالها محل المنتجات المستوردة، وتصدير الفائض منها الى الخارج وذلك لتنويع الأقتصاد العراقي وإبعاده عن الصفة الريعية أحادية الجانب.

5- إقامة الصناعات النفطية التحويلية والبتروكيمياوية، من أجل الأستغلال الأمثل للثروة النفطية ورفع القيمة المضافة لها،بدلاً من تصديرها بشكل خام الى الأسواق العالمية. والذي سينعكس إيجاباً على تصحيح الهيكل السلعي لكل من الصادرات والأستيرادات بإتجاه تنويع هيكل الصادرات وتركّز هيكل الأستيرادات.

المصادر والمراجع

أولاً: المصادر باللغة العربية

- البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، التقارير الأقتصادية السنوية للسنوات (2004-2020) . http://www.cbi.iq
- البنك المركزي العراقي ، إحصاءات التجارة الخارجية .http://www.cbi.iq
- البنك المركزي العراقي ، إحصاءات القطاع الحقيقي .http://www.cbi.iq
- الجميل، جمال جويدان، (2006)، التجارة الدولية،مركز الكتاب الأكاديمي،عمان.
- الخياط، د.عدمان حسي،(2020)، فخ الأستيرادات ومتطلبات إصلاح عمليات الأستيراد في العراق،مركز الدراسات الأستراتيجية، جامعة كربلاء، 8يوليو. http://kerbalacss.uokerbala.edu.iq
- الزبون،عطا الله علي،(2015) ،التجارة الخارجية، دار اليازوري للنشر والتوزيع ،عمان.
- السريتي، السيد محمد أحمد، (2009)، إقتصاديات التجارة الخارجية،ط1 ،مؤسسة رؤية للطباعة والنشروالتوزيع، الأسكندرية.
- الفتلاوي، كاظم علاوي كاظم و شاكر، أسعد رحيم، (2016)، العلاقة بين التجارة الخارجية والنمو الأقتصادي في العراق للمدة 1980-2013، مجلة الغري للعلوم الأقتصادية والأدارية، المجلد3، العدد40.
- بريهي، فارس كريم و كشيش، ميس عبد الأمير، (2017)، الأختلال الهيكلي للميزان التجاري العراقي للمدة(1994-2014) –دراسة تحليلية، مجلة العلوم الأقتصادية و الأدارية، المجلد23، العدد101 .
- جبيل، جبار عبد، (2018)، تحليل تجارة العراق الخارجية (غير النفطية) مع دول الجوار للمدة (2003-2015) –دراسة في الجغرافية الأقتصادية -،مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والنسانية، جامعة بابل، العدد 37، شباط.
- جيدل، رشيدة و دردوري، د.لحسن، (2021)، محددات توازن الميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 2000-2019 ،مجلة البحوث الأقتصادية المتقدمة، المجلد6، العدد 1.
- حاجي، فطيمة، (2017)، المدخل الى تمويل التجارة الخارجية ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

- حشيش، عادل أحمد، (2000)، العلاقات الأقتصادية الدولية ،الدار الجامعية الجديدة، الأسكندرية.
- حلس، مازن أحمد محمد، (2016)، فجوة التجارة الخارجية في الأقتصاد الفلسطيني وكيفية الحد من تعاظمها،رسالة ماجستير، كلية الأقتصاد والعلوم الأدارية، جامعة الأزهر-غزة.
- داود، حسام علي وآخرون، (2002)، إقتصاديات التجارة الخارجية ،دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة،عمان.
- زهير، شوشان، (2015/2014)، تقلبات أسعار الصرف آثارها على الميزان التجاري – دراسة قياسية لحالة الجزائر (1990-2014)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الأقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير،جامعة أم البواقي.
- سليمان، د.سرحان أحمد، (2016)، التحليل الاقتصادي للتجارة الخارجية الغذائية العربية ومؤشرات كفاءتها، المجلة المصرية للأقتصاد الزراعي، المجلد26، العدد 3، سبتمبر.
- صالح، لورنس يحيى و الموسوي، محمد طاهر نوري، (2018)، الأختلالات الهيكلية و أثرها على النمو القطاعي والتشغيل في الأقتصاد العراقي للمدة 2003-2015 : دراسة تحليلية، مجلة العلوم الأقتصادية والأدارية، المجلد 24، العدد 101.
- ساموبلسن، بول و نوردهاوس، وليام، (2001)، الأقتصاد، ترجمة عبد الله، هشام ، ط2، الدار الأهلية للنشر والتوزيع، عمان.
- شقيري، نوري موسى وآخرون، (2015)، التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية، ط2، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان.
- صندوق الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ووزارة التخطيط، (2017)، فقرالأطفال في العراق(تحليل إتجاهات فقر الأطفال والتوصيات بشأن سياسات الأستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر2017-2020)، بغداد.
- عابي، وليد، (2018-2019)، البيئة وتحرير التجارة الخارجية في إطار المنظمة العالمية للتجارة – دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الأقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس-سطيف.
- عبد الرزاق، فوزي، (2016)، إستراتيجيات التجارة الخارجية، زمزم ناشرون وموزعون،عمان.
- عبد العظيم، د.حمدي، (2000)، إقتصاديات التجارة الدولية ، ط3، دارالنهضة للطباعة والنشر، عمان.
- لوصيف، فيصل، (2014/2013)، أثرسياسات التجارة الخارجية على التنمية الأقتصادية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 1970-2012، رسالة ماجستير، كلية العلوم الأقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف1.
- مصحب، جاسم محمد، (2014)، تحليل الشراكات التجارية للعراق 2003-2013، مجلة العلوم السياسية،العدد 48،تموز.
- وزارة التخطيط،الجهاز المركزي للأحصاء، مديرية إحصاءات التجارة، تقارير الأستيرادات للسنوات (2014-2020).

ثانياً: المصادر باللغة الأنكليزية:

-G.V.Vijayasri, (2013), The Importance of International Trade in The World, International Journal of Marketing ,Financial Services &Management Research, Vol.2,No.9, September.
-OPEC, (2005), Annual Report 2004, Vienna, Austria. https://www.opec.org
-OPEC, (2009), Annual Report 2008, Vienna, Austria. https://www.opec.org
-OPEC, (2010), Annual Report 2009, Vienna, Austria. https://www.opec.org
-OPEC, (2014), Annual Report 2013, Vienna, Austria. https://www.opec.org
-OPEC, (2017), Annual Report 2016, Vienna,Austria. https://www.opec.org
-OPEC, (2018), Annual Report 2017, Vienna, Austria. https://www.opec.org
-OPEC, (2020), Annual Report 2019, Vienna, Austria. https://www.opec.org
-OPEC, (2021), Annual Report 2020, Vienna, Austria. https://www.opec.org
-https://www. rudaw.net/ arabi/middle east/Iraq.